سلطة التحقيق تملك أن تضع يدها على مبنى الهيئة لتحرّز جميع المستندات ذات الصلة بالقضايا المبلغ عنها

الجيران: إبطال «مكافحة الفساد» لا يؤثر على سير التحقيق في جرائم التعدي على المال العام

عقب النائب عبدالرحمن الجيران على إجابة وزير العدل وزير الأوقاف الشؤون الإسلامية بعقوب الصانع بشأن القضايا التي رفعتها الدولة بشأن جرائم متعلقة بالفساد وشبهة التربح الغير مشروع والتعدي على المال العام قائلا: «البلاغات المقدمة لهيئة مكافحة الفساد لا تخرج عن بلاغات جرائم مؤثمة بموجب قانون مكافحة الفساد وبلاغات عن جرائم مؤثمة بموجب قوانين أخرى».

أوضح الجيران أن البلاغات عن جرائم مؤثمة بموجب قانون مكافحة الفساد لامجال لبحثها بعد ابطال المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية قضي لان السند القانوني لتجريم الأفعال محل البلاغات قد القي بحكم المحكمة الدستورية.

وتابع الجيران اما بلاغات عن جرائم مؤثمة بموجب قوانين أخرى وهي بلاغات قد صدرت قوانين أخرى بتجريمها الا أن الهيئة اختصت باحالتها للنيابة العامة للتحقيق فيها ولما ابطل مرسوم انشاء الهيئة فان الجرائم لا تسقط فان كان منها لم تتم احالته الى النيابة فيجب على الهيئة بعد صدور قانون جديد بانشائها ان تعيد احالتها اما ما تمت احالته بالفعل قبل حكم المحكمة الدستورية في الطعن الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2015 المقيد بطعن المباشر رقم 24 لسنة 2015 دستوري فهي قائمة لقيام قوانينها.

عبدالرحمن الجيران

وبين الجيران إن القضاء بإلغاء قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد ليس له اثر على سير إجراءات التحقيق والمحاكمة في القضايا الجنائية المقدمة بلاغاتها من قبل الهيئة إلى سلطات التحقيق ذلك ان بطلان او انعدام صفة المبلغ عن الجريمة ليس له أثر البتة على سير إجراءات التحقيق مادام قد اتصل علم جهة التحقيق بالواقعة فالشان في المواد الجزائية مختلف تماما عن باقي مواد القانون إذ ان التبليغ عن الجرائم واجب والامتناع عن التبليغ مع العلم مساءلة للمتهمين بشكل جريمة ويعاقب فاعله بعقوبة الامتناع عن الشهادة عملا بنص م 14 إجراءات جزائية مثال ذلك: لو قدم شخص بلاغا عن جريمة سرقة نيابة عن شخص ما بموجب سند وكالة مزور ثم ثبت انعدام سند الوكالة بحكم نهائي ادان المبلغ بالتزوير فإن ذلك لن يؤثر على سير التحقيق او المحاكمة في قضية السرقة اتفاقا بين فقهاء القانو. لافتا الى ان ذهب إليه بعقوب الصانع غير صحيح وعليه تقديم الدليل.

وذكر الجيران ان سلطة التحقيق تملك ان تضع يدها على مبنى الهيئة المشمع حاليا بالشمع الأحمر لتحرز جميع المستندات والأدلة ذات الصلة بالقضايا المبلغ عنها سابقا ولو وقع تحت يدها عرضا مستندات تدل على جرائمه لم يبلغ عنها فإنها تملك تحريك الدعاوى الجزائية فيها ومباشرة التحقيق مع الأمناء السابقين في الهيئة بصفتهم شهودا

وكل ذلك مصدره واجب سلطة التحقيق في ملاحقة الجرائم ومرتكبيها. والمرجع في ذلك نصوص قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وليس اجتهادا.

إلى جانب قانون الوكالات التجارية ومدينة الحرير ومرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي

لاري: تخصيص ساعتين لمناقشة الحكومة بشأن الأوضاع الاقتصادية في الجلسة المقبلة

احمد لاري

كتب مصطفى كامل

حددت لجنة الاولويات البرلمانية اجتماعها اولويات مجلس الامة لجلسته المقبلة وأبرزها قانون الوكالات التجارية بمداولته الثانية وثلاثة اتفاقيات خارجية وتخصيص ساعتين لمناقشة الحكومة بشأن الأوضاع الاقتصادية والدعومات ومشروع قانون مدينة الحرير ومرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي.

وبين مقرر لجنة الأولويات البرلمانية النائب احمد لاري في تصريح للصحافيين ان اللجنة انتهت في اجتماعها مع الحكومة بتحديد جدول اعمال الجلسة المقبلة المقرر عقدها في التاسع من فبراير.

وأوضح لاري انه وبعد انتهاء المجلس في جلسته المقبلة من التصديق على المضابط وبند الاسئلة والإحالات سيناقش المجلس قانون الوكالات التجارية بمداولته الثانية وثلاثة تقارير للجنة الشؤون الخارجية بشأن الاتفاقيات الخارجية ومنها اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الكويت والمكسيك ومن ثم تخصيص ساعتين لمناقشة الحكومة حول الأوضاع الاقتصادية والدعومات وذلك بناء على طلب مقدم من بعض النواب.

وأشار الى ان المجلس سيناقش كذلك مشروع قانون مدينة الحرير المقدم من الحكومة حيث من المقرر ان تجتمع لجنة المرافق العامة البرلمانية يوم الاحد القادم لمناقشة القانون ورفعه الى المجلس حتى يدرج على جدول اعمال جلسة الثلاثاء اضافة الى تقرير لجنة المرافق بشان المرسوم بالقانون رقم ١١٩ لسنة 2013 في شان تاجيل تشكيل المجلس البلدي الى جانب مشروع قانون البلدية الجديد المقرر ان تحيله الحكومة للمجلس.

الغانم استقبل نائب مدير «هيومان رايتس ووتش»

الغانم مستقبلا ستورك

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس نائب مدير منظمة (هيومان رايتس ووتش) في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا جو ستورك ترافقه الباحثة بقسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في المنظمة بلقيس ويلي.

وحضر اللقاء رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية النائب جمال العمر

واستقبل رئيس مجلس الامة الباحث الكويتي باسم اللوغاني الذي اهدى الرئيس الغانم كتابين بعنوان (موسوعة الوثائق العدسانية) و (الشيخ مبارك الصباح..مجموعة من الوثائق والرسائل)

...ومستقبلا اللوغاني

لمزيد من الدراسة

الحريجي: تأجيل البت بمقترح إلغاء الرقابة المسبقة على مشاريع «السكنية»

سعود الحريجي

عقدت اللجنة الاسكانية البرلمانية اجتماعها امس لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين حيث انتهت الى تاجيل البت بمقترح الغاء الرقابة المسبقة على مشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمزيد من الدراسة.

وقال مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان الاجتماع عقد بحضور وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ومدير عام بنك الائتمان الكويتي صلاح المضف

مشيرا الى ان المشاريع التي تقوم بها وزارة الاسكان بحاجة الى تسخير بعض القوانين "الا ان اللجنة الاسكانية البرلمانية ارتات تاجيل البت بمقترح الغاء الرقابة المسبقة الى حين دراسته باستفاضة من كافة الجوانب تمهيدا للتصويت عليه".

أكد أن دعمها السلوك الاستهلاكي غير الحصيف سبب عجزاً في الموازنة يصل لـ 12 مليار دينار

الكندري: الحكومة تروج للتقشف على حساب المواطن .. ولا بدائل تدعم الإيرادات النفطية

أرجع مرشح الدائرة الثالثة المحامي عبدالله الكندري عجز الموازنة العامة وفقا لآخر التقارير الاقتصادية والبالغ نحو 12 مليار دينار إلى «الإدارة العامة للبلد عبر توسعها في النفقات العامة دعما للسلوك الاستهلاكي غير الحصيف».

واصفا محاولات الحكومة لترويج افكار التقشف بين المواطنين بانها مجرد مسكنات لا اكثر.

وذكر الكندري في تصريح صحافي أن «لا احد من مسؤولي الدولة اعطى تصورا واضحا حتى الآن حول استمرار ازمة تراجع اسعار النفط رغم معرفتنا ان ما خسرته الكويت خلال عام ونصف العام وصل إلى 29 مليار دولار مما اثر تلقائيا على العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية كالدولار».

وبين أن «النفط يلعب دورا رئيسيا في دعم الاقتصاد العالمي وبالتالي تنمية وتطوير المجتمعات ودفع عجلة التقدم والارتقاء في العديد من الصناعات المتعلقة والمتكاملة مع نشاط النفط مثل الصناعات البتروكيميائية والصناعات الكيميائية ووسائل النقل العالمي مثل النقل البحري والبريد الجوي».

لافتا إلى أن «تلك الأنشطة تاثرت جراء تراجع الاسعار بدءا من منتصف 2014، فبعد ان كانت تدور حول 115 دولارا للبرميل تراجعت حتى وصلت إلى 35 دولارا في نهاية 2015 وما زالت مستمرة في التراجع مع بداية العام الجديد حتى سجلت 28 دولارا».

ولفت الكندري إلى أن «هناك دراسات من بعض الخبراء تفيد بأن الأسعار قد تصل إلى 10 دولارات في القريب العاجل نتيجة دخول نفوط جديدة مثل النفط الأمريكي وزيادة النفط الكندي إضافة إلى زيادة إنتاج العراق واستعداد إيران لرفع إنتاجها إلى 3.5 مليون برميل ما يرفع الفائض في السوق إلى أكثر من 4 ملايين برميل».

■ هناك دراسات من بعض الخبراء تفيد بأن سعر النفط قد يصل إلى 10 دولارات

عبدالله الكندري

■ ما تحتاجه الكويت هو مشروعات تنفيذية لإنقاذها وليس لمشروعات لجان

وأكد أن «ما تحتاجه الكويت في الوقت الراهن هو مشروعات تنفيذية لإنقاذها وليس لمشروعات لجان لاسيما مع محاولات الحكومة لترويج أفكار التقشف التي هي عبارة عن اجتهادات وردود أفعال ومسكنات غير واضحة المفعول».

وقال الكندري «إن توجه الحكومة لرفع أسعار الوقود وإلغاء الدعوم عن بعض الخدمات ليس إلا ظاهرة تقشف كما تم الإشارة إليه لا أكثر ولكن ماذا عن المشاريع العامة التي تستنزف الميزانية العامة لسنوات بسبب البيروقراطية وسوء رقابة التنفيذ والأرقام المتضخمة في تقييم تكاليفها والمصاريف غير المكتوبة؟»، متسائلا عما إذا كان لدى الدولة توجه للسحب من الاحتياطي العام أو إيقاف بعض المشاريع التي ليس لها أولوية في الوقت الحالي».

مستطردا: «هل الحكومة والمجلس ستدعمان قرارات تصب في مصلحة المواطن؟ وما الدور الواجب القيام به من قبل المجلس في حال لم تتجاوب الحكومة مع مطالب المواطنين؟».

وتساءل الكندري «هل فكرت الحكومة أو المجلس في طرح بدائل تدعم الإيرادات النفطية في حال تراجعها كما يحصل الآن؟»، مبينا أن «ما تحتاجه الكويت في هذه المرحلة هو فريق محترف يضع خطة عمل تعيد الكويت إلى ريادتها الاقتصادية وفق مقوماتها الكامنة».

طالب تزويدة بصورة ضوئية من تقارير المراقب المالي عن الجهات المذكورة

المعيوف للوزير الصالح: مخالفات مالية في «العدل» و«الأوقاف».. ماذا فعلتم لمعالجتها؟

تقدم النائب عبدالله المعيوف بسؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح حول مخالفات مالية سجلها مراقبون ماليون في وزارتي العدل والأوقاف والشؤون الاسلامية وقال في سؤاله: هناك العديد من المخالفات المالية في وزارتي العدل ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية وعليه ارجوا تزويدي وإفادتي بالآتي: 1-هل هناك ملاحظات من قبل المراقب المالي في تلك الوزارة المذكورة والجهات التابعة لها منذ سبتمبر 2014 وحتى تاريخ السؤال؟

2-ما هي حجم المخالفات المالية وفي اي من الوزارات او الجهات المذكورة ؟

3-هل هناك ملاحظات مالية تخص مكتب الوزير في كلا الوزارتين والجهات التابعة لها؟

4-يرجى تزويدي بكشف مفصل عن المخالفات المالية والمخاطبات التي تمت بين المراقب المالي وتلك الجهات والردود بشكل مفصل؟

5-يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تقارير المراقب المالي عن الجهات المذكورة حول المخالفات؟

الهاجري لوزير الاسكان: من المسؤول عن انهيار مسجد في مدرسة بمدينة «صباح الأحمد»؟

تقدم النائب ماضي الهاجري بسؤال إلى وزير الدولة لشئون الاسكان ياسر ابل عن حادثة انهيار مسجد في مدرسة قيد الانشاء بمدينة صباح الأحمد وجاء في السؤال:

نما الى علمي انهيار مسجد تحت الانشاء ضمن مشروع بناء مدرسة بمدينة صباح الاحمد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1ما هي الجهة الفنية المشرفة على المشروع وهل تمت احاطتكم باسباب انهيار المسجد تحت الانشاء ؟

-2ما هي الخطوات التي اتخذتها الوزارة في التحقيق عن الاسباب الحقيقية لانهيار المسجد ومن ثم تحديد المسؤولية بشانه؟

-3نرجو تزويدنا بنسخة من العقد وملاحقة فيما يتعلق بالكميات والمواصفات الفنية والشروط الخاصة بالإشراف الهندسي؟

ماضي الهاجري

مؤكدة أن هذا هو الحل المؤقت المثالي لإعطاء الكويتية حقها

العطار: «الكوتا» هي الفكرة التي تعطي المرأة حقها البرلماني دون نقصان

■ الفكرة طبقت في أكثر من 81 دولة عربية وآسيوية وأجنبية و أثبتت نجاحها

أكدت مرشحة الدائرة الثالثة منى عبد الرزاق العطار أن الكوتا هي الفكرة المثلى لتنال المرأة الكويتية حقها في الدخول لقبة عبد الله السالم وتمارس دورها التشريعي والرقابي أسوة بالرجل

مضيفة أن فكرة الكوتا ليست هجينة بل هي الحل الأمثل لدخول المرأة الكويتية معترك الحياة السياسية مثلها مثل الرجل

مضيفة أن فكرة الكوتا قد طبقت في أكثر من 81 دولة عربية وآسيوية وأجنبية وقد أثبتت نجاحها في تلك الدول.

وشددت العطار على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة فإن كانت فكرة الذكورة هي الطاغية في المجتمع الكويتي فليس من العدل أن تحوض المرأة الكويتية الانتخابات مثلها مثل الرجل لأن خوضها الانتخابات لا يعد مساواة لها مع الرجل.

مبينة أن تخصيص مقاعد للمرأة لا يعد خرقا للدستور بل على العكس تماما فهو تطبيق لمبدأ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية مؤكدة على ضرورة دخول المرأة للقبة الخضراء من خلال تخصيص مقاعد للنساء

لافتة إلى أن المرأة هي نصف المجتمع وبإقصاء المرأة نكون قد تراجعنا إلى الخلف ولن نتطور ما لم نأخذ المرأة الكويتية حقها في مشاركة الرجل في التشريع والمراقبة على حد تعبيرها.

وأضافت العطار قائلة: إن كان صندوق الاقتراع قد فشل في إعطاء المرأة الكويتية حقها النيابي في دخول الحياة السياسية فما المانع من تجربة نظام يكفل للمرأة حقوقها ويؤمن لها المساواة الحقة مع الرجل.

منى العطار